



مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية

تجدد الصراع الديني - العلماني خلال فترة حكومة نفتالي بينت

ملف حكومة بينت-ليبيد (4)

مهند مصطفى

5
دراسات
عن إسرائيل

تموز 2022

دراسات عن إسرائيل 5

تموز 2022

ملف حكومة بنت-ليبيد (4)
تجدد الصراع الديني - العلماني خلال فترة حكومة نفتالي بينت

د. مهتد مصطفى

المدير العام لمركز مدى الكرمل، ورئيس قسم التاريخ في المعهد الأكاديمي العربي - بيت بيرل.

المحرر المسؤول: امطانس شحادة

تدقيق: حنا نور الحاج

مسؤولة الانتاج: ايناس خطيب

العنوان: همغينيم 90، حيفا

البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

يشكّل التصدّع أو الشرخ الدينيّ العلمانيّ في إسرائيل واحدًا من التصدّعات المركزيّة التي ينقسم فيها المجتمع الإسرائيليّ. وقد بدأ الشرخ بين المتديّنين -ولا سيّما اليهود المتزمتين الأرثوذكسيّين (الحريديّين)- وغير المتديّنين، أو العلمانيّين، حتّى قبل تأسيس دولة إسرائيل، وتعمّق بعد تأسيسها. ويتميّز هذا التصدّع -ولا يزال حتّى اليوم- بالتصعيد أحيانًا، وبالخفوت أحيانًا أخرى. ولم يخلُ الأمر، في بعض الأحيان، من محاولات الأحزاب الدينيّة اليهوديّة تسييس المسألة الدينيّة والصراع مع العلمانيّين، من أجل تحقيق مصالح سياسيّة حزبيّة لها. وظهر ذلك جليًّا بصورة خاصّة في فترة حكومة نيث-لبيد، حيث تعزّز هذا الشرخ، وذلك بادّعاء الأحزاب الدينيّة أنّ الحكومة الإسرائيليّة الحاليّة مُعادية للدين وللقيم اليهوديّة. ويعود تصعيد الشرخ الدينيّ -العلمانيّ إلى وجود الأحزاب الدينيّة الحريديّة في المعارضة، وتداعيات ذلك على الميزات التي كانت تحصل عليها من الدولة لتمويل مؤسّساتها الدينيّة والتعليميّة، والاجتماعيّة، ودفع مخصّصات التأمين الاجتماعيّ للمتديّنين الذين يدرسون في المدارس الدينيّة التوراتيّة ولا يعملون، إذ إنّ عملهم هو دراستهم أو تعلّمهم الدينيّ الذي يكرّسون له أغلب حياتهم.

نبذة عن المجتمع الحريديّ في إسرائيل:

بدأ التصدّع الدينيّ العلمانيّ قبل تأسيس دولة إسرائيل، واستمرّ بعد ذلك. وقد ظهر الخلاف في مجموعة من القضايا التي طالب فيها التيّار الدينيّ الدولة أن تأخذها بعين الاعتبار، ومن أهمّها: الاعتراف بالتعليم الدينيّ الحريديّ؛ وضّع قضايا الأحوال الشخصيّة ضمن صلاحيّات المحاكم الدينيّة؛ اعتماد السبت عطلةً رسميّة في إسرائيل؛ منع القيام بأيّ أعمال تجاريّة أو تشغيل المواصلات العامّة في هذا اليوم؛ إعطاء المؤسّسات الدينيّة حصريّة تحديد مَنْ هو اليهوديّ أو المتهوّد حسب الشريعة اليهوديّة. وبالفعل توصل مؤسس دولة إسرائيل، دافيد بن جوريون، إلى اتّفاق مع ممثلي التيّار الدينيّ الأرثوذكسيّ بشأن ما سُمّي «اتّفاق الوضع القائم» في العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل، يضمن مكانة للدين في مواضيع نحو: السبت؛ الأحوال الشخصيّة؛ مكانة المؤسّسة الدينيّة اليهوديّة؛ التعليم الدينيّ¹

ثمّة تباين في الإحصائيّات بشأن عدد المتديّنين الحريديّين في إسرائيل، وسنعمد في هذه الورقة أحدث معطى نشره المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة في كتاب سنويّ خاصّ حول «مجتمع الحريديّين في إسرائيل» نُشر عام 2021. عشية عام 2020، بلغ عدد الحريديّين في إسرائيل 1,175,000 نسمة، وهم يُشكّلون نحو 12.6% من سكّان إسرائيل. وتبلغ نسبة التكاثر الطبيعيّ لديهم 4.2% في السنة، مقابل نسبة 1.9% هي معدّل التكاثر الطبيعيّ العامّ في إسرائيل².

تشير المعطيات أنّه على الرغم من ارتفاع نسبة الحريديّين من مجمل السكّان في إسرائيل من 10% إلى نحو 12.6% خلال فترة الأعوام 2009-2020، فإنّ معدّل التكاثر الطبيعيّ لديهم قد تراجع في العقديّن الماضيّين؛ إذ كان معدّل الأبناء لدى كلّ امرأة حريديّة هو 7.5 طفل في العام 2003، وتراجع إلى 6.5 طفل في العُقْد الأخير.

في هذا الصدد، تُبيّن الإحصائيّات أنّه في العام الدراسيّ 2020 بلغ عدد الطلبة في جهاز التعليم الحريديّ 347 ألف طالب، وهم يشكّلون 19% من مجمل الطلبة في دولة إسرائيل. علاوة على ذلك، بلغ عدد الطلبة في المدارس الدينيّة التوراتيّة (بعد مرحلة التعليم المدرسيّ) نحو 140 ألف طالب، 70% منهم متزوّجون. 76% من طلبة المدارس الدينيّة مُعقّون من الخدمة العسكريّة، وبدلًا من ذلك يكملون حياتهم في التعليم الدينيّ في داخل المدارس الدينيّة التوراتيّة («يشيفوت»).

1. فريدمان، شوكي. (2019). **اهتراء الوضع القائم في علاقات الدين والدولة**. القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. [بالعبريّة]

2. مَلّاخ، چلعاد؛ وكّهينر، لي. (2021). **الكتاب السنويّ للمجتمع الحريديّ 2021: ارتفاع في عدد الرجال الحريديّين الذين يتوجّهون إلى التعليم العالي والتدريب التكنولوجيّ**. القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. [بالعبريّة].

في المقابل، ارتفع خلال العَقد الأخير عدد الحريديين الذين يدرسون في المؤسّسات الأكاديميّة بنسبة 38%، ويعود سبب الارتفاع إلى توجّه النساء المتديّبات إلى الدراسة الأكاديميّة والمهنيّة. ففي صفوف النساء كان معدّل ارتفاع الاندماج في التعليم العالي كبيرًا، فقد بلغ 44%، بينما بلغ الارتفاع في صفوف الرجال 26%.

أمّا من الناحية الاقتصاديّة - الاجتماعيّة، فيُعَدّ معدّل الفقر في المجتمع الحريديّ مرتفعًا بالمقارنة مع المعدّل العامّ لدى مُجَمَل السكّان في إسرائيل، ويعود ذلك بالأساس إلى مشاركة الرجال المتديّبين القليلة في سوق العمل، بسبب تخصيص جُلّ حياتهم للتعلّم الدينيّ في المدارس الدينيّة التوراتيّة، فيكون اعتمادهم بالأساس على المعونات الحكوميّة ضمن مخصّصات التأمين الاجتماعيّ المختلفة، أو التبرّعات الماليّة من مؤسّسات دينيّة ورجال أعمال يهود متديّبين من داخل إسرائيل وخارجها.

يبلغ معدّل الفقر في صفوف العائلات الحريديّة نحو 44%، ومع أنّ معدّلات الفقر تراجعت في صفوفهم منذ العام 2015، لا تزال نسبة الفقر لديهم أعلى من نسبة الفقر العامّة في إسرائيل والتي تصل إلى 22%³. علاوة على هذا، الدخل الشهريّ لدى العائلة الحريديّة أقلّ من معدّل الدخل الشهريّ لدى العائلة اليهوديّة غير الحريديّة (14 ألف شيكل مقابل 22 ألف شيكل - على التوالي). ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، أهمّها: قلّة انخراط الرجال في سوق العمل؛ الاعتماد على راتب واحد في البيت؛ العمل في وظائف جزئيّة، أو العمل في مصالح تميّز بدخلها الشهريّ المنخفض؛ قلّة استعمال صناديق التقاعد والتوفير لأسباب دينيّة⁴.

بناء على مميّزات المجتمع الحريديّ، انطلقت الأحزاب الدينيّة الحريديّة بعد قيام دولة إسرائيل من أهميّة الانخراط في النظام السياسيّ الإسرائيليّ، والحرص على المشاركة في الحكومات لكي تحقّق مصالح قواعدها الاجتماعيّة المتديّبة من حيث تخصيص الموارد الماليّة لهم، والحرص على التزام الدولة بحفظ مكانة الدين في المجال العموميّ، ولا سيّما وُقّف ما جاء في اتّفاق الوضع القائم («ستاتوس كوو»)، الذي بموجبه وافق التيّار الدينيّ الأرثوذكسيّ على الانخراط في واقع سياسيّ جديد اسمه دولة إسرائيل.

ينظّم اتّفاق الوضع القائم مكانة الدين اليهوديّ في دولة إسرائيل، وهو اتّفاق سبق تأسيس دولة إسرائيل. دخل مصطلح الوضع القائم إلى القاموس الإسرائيليّ من مصدرين، أوّلهما هو الخطاب الذي بعثه بن چوريون إلى ممثلي حركة «أجودات إسرائيل» الدينيّة، والثاني ترتيبات الدين والدولة التي كانت في المجتمع الاستيطانيّ اليهوديّ قبل قيام دولة إسرائيل، والتي ظهر فيها أوّل مرّة مصطلح «الوضع القائم». يهدف مكتوب الوضع القائم إلى إقناع التيّار الدينيّ الأرثوذكسيّ بالانضمام إلى موقف المجتمع الاستيطانيّ الصهيونيّ بتأييد فكرة تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهوديّة، حيث كانت قيادة الحركة الصهيونيّة تطمح إلى إطلاق صوت داخليّ فيه إجماع على قيام دولة يهوديّة، وكان في داخل حركة «أجودات إسرائيل» التي مثلت التيّار الدينيّ الأرثوذكسيّ من يعارضون إقامة دولة يهوديّة خشية أن تكون هذه الدولة لعنة، وحالة من المنفى، لأنّها لن تعمل بالشريعة اليهوديّة في المجتمع. فبدأ بن چوريون بإجراء مفاوضات مع قيادة «أجودات إسرائيل» لطمّأتهم بشأن مكانة الدين في الدولة اليهوديّة المستقبلية، فجاء اتّفاق الوضع القائم الذي يضمن مكانة للدين في مواضيع من بينها: السبت؛ الأحوال الشخصيّة؛ مكانة المؤسّسة الدينيّة اليهوديّة ودورها. منذ صعود «الليكود» إلى الحكم عام 1977، أصبحت الكتل الحريديّة مركّبًا مركزيًّا في كلّ الحكومات. باستثناء سبع سنوات ونصف السنة خلال هذه الفترة، اشتركت القوائم الحريديّة في كلّ حكومة، وتحوّلت إلى مركّب أساسيّ في الحكومات؛ وذلك لحرصها على الحفاظ على نمط الحياة الدينيّ في الدولة عمومًا (يوم السبت؛ الأحوال الشخصيّة؛ تعريف من هو اليهودي...)، والحفاظ على مصالحها ومصالح قواعدها المتديّبة.

3. المصدر السابق. الفصل الثالث.

4. المصدر السابق.

اتخذت الحكومات السابقة -برئاسة نتنياهو- سلسلة من القوانين التي كانت ترمي إلى تعزيز أرثوذكسية المجال العمومي في إسرائيل، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى مجموعة من اقتراحات القوانين والقوانين التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية خلال فترة نتنياهو، والتي عززت من هيمنة المؤسسة الدينية، وأهمها:

1. قانون تنظيم الصلاة والشعائر الدينية في ساحة «حائط المبكى» (الجدار الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك)، وهو القانون الذي ألغت من خلاله الحكومة التفاهات التي توصلت إليها الحكومة سابقاً والتي سمحت للنساء بالصلاة في مساحة مخصصة لهنّ، أو إعطاء مجال لليهودية غير الأرثوذكسية في ممارسة شعائرها الدينية، حيث أبقت الحكومة وسرعت السيطرة الأرثوذكسية على ساحة الحائط الجنوبي، وهو ما أثار غضب اليهودية الإصلاحية والمحافظه عمومًا -ولا سيما في الولايات المتحدة.
2. إلغاء قانون «طال»: وهو القانون الذي سنته الحكومة في دورتها في فترة الأعوام 2013-2015 عندما كان حزب «يوجد مستقبل» في الحكومة، والذي فرض عقوبات على المتدينين المتزمتين الذين لا يخدمون في الجيش. وتحت تأثير الأحزاب الدينية في الحكومة، والذين لم يكونوا جزءاً من الحكومة السابقة التي كانت بالشراكة مع حزب «يوجد مستقبل»، ألغى هذا القانون وصدر قانون جديد متفق عليه مع الأحزاب الدينية بوضع الوضع إلى ما كان عليه في السابق.
3. حصريّة التهوديد الشخصي («چيور») للمؤسسة الدينية الأرثوذكسية في إسرائيل، حيث حصلت المؤسسة الدينية الأرثوذكسية على احتكار التهوديد الشخصي، ملغية بذلك كلّ تهوديد لا ينقذ من خلالها أو من خلال حاخامات من طرفها أو حصلوا على شرعيتها. ولا يقتصر هذا الإجراء على التهوديد في إسرائيل فحسب، وإنما طال إجراءات التهوديد في العالم، حيث إنّه لقبول هذا التهوديد عليه أن يكون من خلال مؤسسات وشخصيات حاصلة على شرعية المؤسسة الأرثوذكسية في إسرائيل.
4. تعزيز مكانة المحاكم الدينية في الحياة المدنية في إسرائيل، في ما يتعدى قضايا الأحوال الشخصية.
5. اقتراح قانون القومية، القانون الذي يعطي أهمية للتراث القضائي العبري اليهودي في المحاكم المدنية، حيث ينصّ أحد بنود قانون القومية أنّه إن لم يجد القاضي إجابة على قضية من القانون المدني يمكنه العودة إلى القانون العبري واستمداد حكمه على القضية المطروحة أمامه من هذا القانون.
6. ترتيبات العمل يوم السبت التي تشمل محاولة إغلاق المحال التجارية، ومصادرة صلاحية السلطات المحلية في تحديد سياساتها المحلية في الشأن وإعطاء الصلاحيات الكاملة بهذا الخصوص لوزير الداخلية.
7. منع العمل على صيانة السكّة الحديدية أيام السبت، وهو ما كان سيؤدي إلى إسقاط الحكومة لولا تدخل نتنياهو في اللحظة الأخيرة، ومنع العمل أيام السبت ضمن أعمال الصيانة في السكّة الحديدية.

مَحوَر التوتّر في ظلّ حكومة بينت-لبيد:

تصاعد الشرخ الديني العلماني في إسرائيل في ظلّ الحكومة الحالية، التي لا تضمّ الأحزاب الدينية اليهودية الحريدية. تضمّ الحكومة الحالية أحزاباً سياسية يعتبرها الحريدون أحزاباً معادية لهم، وهو ما وصمّ حكومة بينت-لبيد منذ البداية بأنها ترمي -في ما ترمي- إلى ضرب مصالح المجتمع الحريدي، حتّى قبل أن تبدأ ممارسة عملها رسمياً. ويُعتبر وزير المالية أفيجدور ليدرمان (رئيس حزب «إسرائيل بيتنا») على رأس قائمة المعارضين للأحزاب الدينية، ويصفه الحريدون في بعض الأحيان بأنه «مُعادٍ للسامية» بسبب حربه -في رأيهم- على الهوية اليهودية الدينية. في الدورات

الانتخابية الأربع الأخيرة، ركّز ليبرمان حملته الانتخابية وخطابه السياسي على محاربة نفوذ الأحزاب الدينية، عارضاً نفسه أمام جمهوره الروسي العلمانيّ بأنّه سيمنع تأسيس دولة شريعة في إسرائيل، ويقف في وجه ابتزاز الأحزاب الدينية لخزينة الدولة. واعتبرت الأحزاب الدينية أنّ تعيين ليبرمان وزيراً للمالية قد جاء ابتغاءً ضرب المجتمع الحريديّ اقتصادياً، عبر تقليص المعونات والدعم الماليّ الذي يحصل عليه من الدولة.

على غرار ليبرمان، لا زال يتّبر ليهيد، رئيس الوزراء الحاليّ، يتدكّر الحريديّون عند دخوله الحلبة السياسية لأوّل مرّة عام 2013، رافعاً شعارات مشابهة لتلك التي رفعها في الدورات الانتخابية الأربع السابقة، وإنّ بحدّة أقلّ، واشتراط مشاركته في حكومة نتياهو عام 2013 بإقصاء الأحزاب الدينية الحريديّة من الائتلاف الحكوميّ (وهو ما حدث حقاً)، وبتعيينه وزيراً للمالية. آنذاك، اتّخذ ليهيد سلسلة من القرارات اعتبرها المجتمع الحريديّ وأحزابه قرارات عدائية لهم، وفي مقدّمتها فرض عقوبات ماليّة وحتمى جنائية على الشبّان الحريديّين الذين لا يتجنّدون للجيش، فضلاً عن إجراء تقليصات ماليّة عديدة فرضها على المجتمع الحريديّ تحديداً في المؤسسات التعليمية والمخصّصات الاجتماعيّة.

أمّا القائمة الثالثة في الائتلاف الحكوميّ، والتي يعتبرها الحريديّون قائمة معادية للقيّم الدينية، فهي حركة «ميرتس» اليساريّة الليبراليّة، التي ينتمي رئيسها، وزير الصحّة نيّتسان هوروفيتس، إلى المجموعة المثليّة جنسياً في إسرائيل. تسعى هذه الحركة إلى إقصاء الدين عن المجال العموميّ، وتقييد سلطة المحاكم الدينية في قضايا الأحوال الشخصية، ودعم المجموعة المثليّة جنسياً في إسرائيل، حيث اتّخذ هوروفيتس مجموعة من القرارات بوصفه وزيراً للصحّة اعتبرها المتديّنون معادية للقيّم الدينية، كان آخرها السماح بإدخال الخبز المخمّر إلى المستشفيات في عيد الفصح اليهوديّ، وهو القرار الذي دفع برئيسة الائتلاف الحكوميّ، عديت سلّمان، إلى الاستقالة من الحكومة والانضمام إلى المعارضة.

وزاد رئيس الحكومة بنت التوتّر، خلال كلمة ألقاها في مؤتمر صحيفة «جيزوراليم پوست» في الثاني عشر من تشرين الأوّل (2021/10/12). قال بنت في كلمته إنّّه في إسرائيل ثلاث قوى سياسيّة: المعسكر الوطنيّ (وهو اليمين)؛ المعسكر العولميّ الإنسانيّ (وهو اليسار)؛ المتديّنون الحريديّون. وأضاف أنّه ينبغي تقييد تأثير قوّة الحريديّين في السياسة، بينما لا يستطيع أن يرى السياسة الإسرائيليّة بدون اليسار. أثار كلمة بنت غضب الأحزاب الحريديّة على نحوٍ بالغ. من تلك الردود الغاضبة كان ما ردّ به عليه أزييه دّوعي رئيس حركة «شاس» الدينية، واصفاً إيّاه بأنّه رئيس حكومة غير شرعيّ، لا يستطيع اجتياز نسبة الحسم في أيّ انتخابات قادمة، ويهاجم جمهوراً كاملاً تعداده مليون شخص.

ولكن فعليّاً، في الإمكان الإشارة إلى مجموعة من المحاور التي أسهمت في تعميق الشرخ الدينيّ - العلمانيّ خلال فترة حكومة نفتالي بنت، والتي جعلت الأحزاب الدينية تتصّف وتنعت الحكومة الحاليّة على أنّها حكومة معادية للدين؛ وذلك على الرغم من أنّ حزب «يمينا» الذي ينتمي إليه رئيس الحكومة ووزير الخدمات الدينية، مّتان كّهانا، هو حزب أغلب أعضائه من المتديّنين، ولكنهم متديّنون قوميّون لا حريديّون.

المحور الأوّل: الإصلاح في منظومة تحديد الأكل الحلال (كوشر)

سيطرت المؤسسة الدينية الأرثوذكسيّة على نظام إعطاء شهادة الكوشر على الأطعمعة في المطاعم والفنادق والمؤسسات وغيرها. وكانت هذه الصلاحيّة حصريّة للمؤسسة الدينية التي عادت عليها بالمال والربح الكثير. فالكوشر ليست مسألة دينيّة فحسب، وإنّما أصبحت تجارة رابحة للمؤسسة الدينية تدرّ عليها الأموال الطائلة لقاء إعطاء هذه الصبغة للمحلّات والمطاعم والمؤسسات. فأغلب أفراد المجتمع اليهوديّ ملتزمون بالأكل الحلال، ويدخلون المحلّات التي فيها شهادة حلال (كشروت) من المؤسسة الدينية. في هذا الشأن، بادر وزير الأديان الحاليّ كّهانا إلى إدخال إصلاحات إلى منظومة إعطاء شهادة الأكل الحلال، وذلك من خلال كسر هيمنة وحصريّة المؤسسة الدينية الرسميّة، وفتح المجال

للتنافس من خلال دخول مؤسسات أخرى في هذا المجال، بحيث يختار كل محلّ الجهة التي يتوجّه إليها من أجل الحصول على شهادة الحلال. وقد رفضت المؤسسة الدينية هذا الإصلاح، إذ صرّحت بأنها «ترفض على نحو قاطع المبادرة الخطيرة لوزير الخدمات الدينية لهدم المؤسسة الدينية»⁵. في المقابل، اعتبر الوزير كهانا أنّ الإصلاحات التي سيُدخلها ستُسهم على وجه التحديد في تعزيز مكانة المؤسسة الدينية، وتُدخل إلى الحقل مؤسسات خاصة مهنية سوف تنجّع نظام الكوشر، وتولّد تنافسًا يؤدي إلى تراجع أسعار إعطاء شهادات الحلال، وتُمكن أصحاب المحالّ من الاختيار بين أجسام حلال مختلفة، وتحسّن من ظروف عمل المراقبين على المحالّ والمؤسسات⁶.

وبناءً على تقرير قُدّم إلى قسم الميزانيات في وزارة المالية حول تكلفة عمليّة «الكشروت»، وضمن احتكارها من قبل الحاخامية الرئيسية فإنّ تكلفة «الكشروت» السنويّة (عام 2016) هي 2.8 مليار شيكل تشكّل نحو 3% من تكلفة استهلاك الغذاء في إسرائيل (وَفُق أرقام تقديرية). نصف هذا المبلغ -وَفُق ما وَرَد في التقرير- هو تكاليف مرتبطة باحتكار الحاخامية لعمليّة «الكشروت» التي تقدّر بنحو 600 مليون شيكل. حيث يعود جزء من التكاليف إلى التشدد أو غياب أنظمة واضحة بشأن توقيت المراقبة وتكلفتها أو نابع من مراقبة مضاعفة⁷. وقد أعلنت بعض المطاعم والفنادق أنّها تعمل وَفُق شروط الحلال الخاصة بها، أي ليس وَفُق معايير الحاخامية الرئيسية، بل بناءً على فحص ذاتي، الأمر الذي أدى إلى صدور أوامر وزارية تمنعه ومحاولاتٍ تشريعيةٍ تحاربه. وفي ظل هذا الاحتكار، تشهد المؤسسة الدينية الكثير من حالات الفساد في هذا الصدد⁸. كلّ هذه التكاليف والاحتكار حدّثت بالتّحادي المطاعم والفنادق في إسرائيل إلى تقديم أكثر من التماس واحد إلى المحكمة من أجل كسر احتكار المؤسسة الحاخامية لمنح شهادات «الكشروت».

على ضوء هذا الواقع، جاءت إصلاحات وزير الخدمات الدينية، التي تتمثّل أهمّها في النقاط التالية:

1. يُمكن لأجسام خاصة تشغيل موظفين في مجال الحلال، ومراقبة المسؤولين عن إعطاء شهادات الحلال.
2. في رئاسة المؤسسات الخاصة التي تمنح شهادات الحلال، يجب أن يكون حاخام جرى تأهيله من طرف المؤسسة الدينية الحاخامية.
3. تلتزم المؤسسات الخاصة بالمعايير التي حدّتها المؤسسة الدينية الحاخامية خلال إقرار شهادة الحلال للمحالّ والمؤسسات.
4. يُقام جسم أعلى تابع للمؤسسة الدينية الحاخامية، مهمّته الأساسية مراقبة المؤسسات الخاصة، والوقوف على مدى التزامها بمعايير المؤسسة الدينية.
5. يُمكن للمؤسسة الخاصة الالتزام بالحدّ الأدنى من المعايير التي وضعتها المؤسسة الدينية بموافقة ثلاثة حاخامات من المدينة التي يعمل فيها.

5. هومينر، إلعاد. (2021، 20 تموز). العاصفة القادمة مع معارضة المؤسسة الدينية الحاخامية والحريديين: مبادرة الإصلاح في الأكل الحلال للوزير كهانا. [كيبيا](#). [بالعبرية].

6. المصدر السابق.

7. موشيه، نيطع. (2017، 15 كانون الثاني). وصف نظام الأطعمة والمشروبات الكوشر في إسرائيل وتقدير التكلفة. مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست. [بالعبرية].

8. موراج، جلعاد. (2020، 12 أيار). كَشْرُوت مقابل المال: موظّف كبير بالحاخامية متّهم بالرشوة. [Ynet](#). [بالعبرية].

المحور الثاني: تقسيم ساحة «حائط المبكى»

بادر وزراء في الحكومة -على رأسهم وزير المالية إفيچدور لبيرمان، ووزير الخارجية يتير لبيد آنذاك، ووزيرة المواصلات ميراف ميخائيلي- إلى تقديم اقتراح لتقسيم «حائط المبكى» (الجدار الجنوبي للحرم القدسي) بين التيار الديني الأرثوذكسي وتيارات أخرى في اليهودية (الإصلاحية والمحافظية). ينتمي غالبية اليهود في إسرائيل إلى التيار الأرثوذكسي، وثمة أقلية ممن ينتمون إلى التيارات الأخرى، مع العلم أن أغلب يهود الولايات المتحدة ينتمون إلى التيارات الإصلاحية والمحافظية، وهو ما دفع لبيد إلى دعم هذا الاقتراح بالأساس، لأنه يعتقد أن من أهم أسباب تراجع دعم اليهود في أمريكا لإسرائيل تشدد الأخيرة دينياً، وسيطرة التيارات الحريدية الأرثوذكسية على الحقل الديني الإسرائيلي. وترمي خطة الوزراء العلمانيين في الحكومة إلى إعطاء مساحة في «حائط المبكى» للتيارات الإصلاحية والمحافظية للصلاة فيها حسب طقوسهم الدينية.

هاجمت الأحزاب الحريدية الخطة المقترحة لتقسيم ساحة الحائط، ووعدت بمواجهة هذه الخطة بكل الوسائل. وطالبت الصحافة الحريدية المقربة من هذه الأحزاب بضرورة تكثف كل المتدنيين لمنع هذا «الخراب الأبدي». الخلاف على الخطة لا يقتصر على المستوى السياسي، بل يتجاوز إلى المستوى الشعبي كذلك. ففي استطلاع للرأي بشأن الخطة، أشير أن 47% من الجمهور اليهودي في إسرائيل يؤيدون خطة الحكومة مقابل معارضة 32%. وفي صفوف اليهود المحافظين (ليسوا علمانيين ولا متدنيين منزهين) يؤيد الخطة 46% منهم، مقابل معارضة 30%. واعتبر 57% من اليهود أن «حائط المبكى» هو بالأساس مكان ديني، في ما اعتبره 33% مكاناً قومياً.

تأتي معارضة الأحزاب الدينية لهذه الخطة من دافعين، الأول هو عدم اعترافها بتيارات أو «مذاهب» أخرى في اليهودية، وإعطاء هذه التيارات مكاناً في بقعة مقدسة في اليهودية هو من وجهة نظرها إعطاء موطئ قدم لها في إسرائيل، وكشف مذهبها التعبدية في الساحة، ومناقسة اليهودية الأرثوذكسية على المجال الديني في إسرائيل، فضلاً عن شزعنتها في الواقع. أما الدافع الثاني، فيعود إلى حرص اليهودية الأرثوذكسية على الهيمنة والسيطرة على المجال العمومي الديني، ودخول تيارات أخرى تنافسها على ذلك قد يضعف مكانتها الاجتماعية والاقتصادية والدينية في نظر المجتمع اليهودي في إسرائيل. لذا، وصفت الأحزاب الدينية هذه الخطة بأنها «خراب»؛ وكلمة «خراب» هي المفردة التي تستخدم في العبرية غالباً لوصف تدمير الهيكل الثاني وطرده اليهود من فلسطين قبل ألفي عام.

المحور الثالث: إدخال إصلاحات على عملية «التهويد» وسؤال من هو اليهودي / المتهود؟

في ما يتعلّق بمسألة تعريف من هو اليهودي، لم تحظ هذا المسألة باهتمام خاص في اتفاق الوضع القائم الذي أقره رئيس الوزراء الأول دافيد بن جوريون برسالة إلى حزب «أجودات إسرائيل» قبيل إقامة إسرائيل؛ إذ لم تكن ثمة حاجة ملحة إلى مواجهة هذا السؤال، ولكنه بات ملحاً مع تشريع قانون العودة الذي يمنح كل يهودي الحق بالهجرة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية الإسرائيلية، فظهرت لأول مرة إشكالية تعريف من هو اليهودي، أي من يستحق الهجرة إلى إسرائيل حسب قانون العودة. وهنا ظهر السجال بين التيار الديني الذي وضع معايير دينية صارمة لتعريف اليهودي، والتيار العلماني الذي أراد توسيع تعريف من هو اليهودي. حتى خمسينيات القرن الماضي، هيمن التعريف اليهودي الأرثوذكسي على تحديد من هو اليهودي، غير أن العقود التي أعقبت ذلك شهدت تآكلاً في هذا التعريف وتوسيعه لاستيعاب مجموعات أخرى من اليهود لم تر المؤسسة الأرثوذكسية أنهم يهود مئة بالمئة، أو أنهم غير يهود، حيث كانت تطالب بأن يهودوا حسب الطريقة اليهودية الأرثوذكسية، الأمر الذي دفع إلى طرح اقتراح خيارات تهوّد بديلة بالذات من الصهيونية الدينية غير الحريدية، وكذلك اعترفت المحكمة العليا بكل بدائل التهويد، ولا سيما مؤسسات التهويد الدينية الصهيونية الخاصة.

وتُعزى بداية هذا الصراع إلى عام 1970، حين صدّق الكنيست على تعديل قانون العودة، مُقِرّاً بحقّ كلّ مَنْ وُلِدَ لأمّ يهودية أو تهوّدَ بالحصول على المواطنة الإسرائيلية. بدأ حينذاك الصراع السياسيّ على تعريف «من هو اليهودي»، أو بالأحرى من هو «المتهوّد بصورة صحيحة دينياً». ففي حين رأت الحاخامية الرئيسية أنّ التهوّد المعترف به هو ذلك الذي يسري وفق الشريعة الأرثوذكسية الرسمية في إسرائيل، طالبت التيارات الإصلاحية والمحافضة بأن يُعترف بالتهوّد الذي يسري وفق التيار الإصلاحيّ والمحافظ من أجل استيفاء شروط حقّ العودة.

بناءً على ذلك، عمدت الحكومة الحالية إلى إدخال إصلاحات في مسألة التهوّد الشخصي (جيور)، وهي العملية التي يُهوّد بها إنسان أو تُقرّر يهوديته. ينطلق الإصلاح الجديد من منح صلاحيّات التهوّد للحاخامات المحليّين في المدن، ونزع حصريّة المؤسسة الدينية الحاخامية في هذا الشأن. وترمي عمليّة الإصلاح إلى تسهيل مسار التهوّد (الجيور) وزيادة عدد المتهوّدين.

جاءت هذه الخطوة ضمن اتّفاقيّات الحكومة الجديدة بهذا الشأن، فقد اشتملت على التزام الكتل الشريكة بالعمل مباشرة حتّى ستين يوماً من موعد تشكيل الحكومة من أجل بلورة مخطط جديد لمسار التهوّد الرسميّ الدينيّ في إسرائيل. وقد بدأ وزير الخدمات الدينية مَتان كهانا بذلك مع اقتراب انتهاء الموعد، فقدم مقترحاً يُضاف من خلاله لواء جديد إلى اللوائيات المشمولة في نظام التهوّد الرسميّ، يشمل حاخامات المدن، ويمكن كلّ مدينة من إنشاء محكمة دينية خاصة بها من أجل التهوّد، ولكنّها تعمل وفق المعايير التي تضعها لجنة الحاخامات العليا. لجنة الحاخامات العليا مكوّنة من اثنين انتدبهما الحاخام الأكبر، واثنين منتدبين من الحكومة، وواحدًا «مقبولاً» على الجميع. ويعطى للحاخام الأكبر ولمجلس الحاخامات الحقّ في إلغاء تعيين القضاة في المحاكم الدينية.⁹ واستمراراً في هذا المخطط، أقرّت اللجنة الوزارية للتشريع في العشرين من شباط المنصرم (2022/2/20) اقتراح قانون التهوّد، في ظلّ معارضة كثيرة من أحزاب المعارضة وعلى رأسها الأحزاب الحريدية، الذي يُمكن، كما أشرنا أعلاه، حاخامات المدن (الحاخامات المحليّين) من إجراء التهوّد، والذي من شأنه، أي القانون، كما يرى واضعو الاقتراح، أن يسهّل عمليّة التهوّد الأرثوذكسيّ. وبالتالي يزداد عدد اليهود الذين قدّموا إلى الدولة واعترف بيهوديتهم مدنيّاً، ولكن ما زال مئات الآلاف منهم يعيشون دون الاعتراف بهم دينياً بناء على التعريف الأرثوذكسيّ صاحب الاحتكار في التعريف الدينيّ لليهودي، وبالتالي ينعكس ذلك على مجالات أخرى، كشؤون الزواج والطلاق -على سبيل المثال.

وصفت المؤسسة الدينية الحاخامية مرّة أخرى إصلاح الوزير بأنّه يرمي إلى هدم المؤسسة الدينية الحاخامية في إسرائيل.¹⁰

يتضمّن قانون التهوّد الجديد النقاط التالية:

1. شَرَعنة نظام التهوّد القائم وتقنينه قانونياً؛ وبذا تُعزّز مكانة الحاخامية المركزيّة في مسألة التهوّد.
2. يستطيع حاخامات المدن تأسيس محكمة دينية للتهوّد في إطار نظام التهوّد الرسميّ، ويكونون تحت نفس منظومة الرقابة والمعايير ومنح شهادة واحدة للجميع.
3. تأسيس فرع في شعبة التهوّد العامّة يسمّى «حاخامات المدن»، يستطيع منح خدمات إدارية حول المحكمة الدينية في كلّ مدينة.
4. تُؤسّس لجنة حاخامات تكون مهمّتها صياغة معايير التهوّد، ونظام هيئات التهوّد في كلّ مدينة.

9. جيّزمان، عَطْرَا. (2021، 2 كانون الأوّل). الحاخامية الرئيسية في هجوم على المخطط الجديد للتهوّد: وزير الأديان تلوّز المخطط مع كبار الحاخامات في الصهيونية الدينية. ولكن معظمهم يخشون الدفاع عنها. [مَكُوريشون](#). [بالعبرية]

10. پُرشكي، آنا؛ ويندر، أريك. (2022، 20 شباط). قانون «الجيور» للوزير كهانا أُقرّ في اللجنة الوزارية للتشريع، المعارضة تهاجم- «يهدم الحاخامية». [معايير](#). [بالعبرية]

5. من صلاحية الحاخام الأعظم، واللجنة التوجيهية لنظام التهود القُطري وللحاخامية الرئيسية، إلغاء تعيين حاخام تهويد إذا انتهك نظام التهود.

جاء الدافع الأساسي لهذا الإصلاح من الادعاء الذي يتبناه الوزير والتيار الذي يؤيده في عملية الإصلاح هذه، ومُفادُهُ أنّ هنالك مئات الآلاف من المهاجرين (المقصودون مهاجرون ضمن إطار قانون العودة، ولكن يهوديتهم مشكوك فيها أو هم أقرباء ليهود قرابة بعيدة) لا يتوجّهون إلى الحاخامية للتهود بسبب إجراءات التهود الصارمة القائمة، وبذلك يفضّلون عدم الذهاب إلى مسار التهود الفردي. وتشير المعطيات أنّ هنالك ما يقارب نصف مليون نسمة من سكّان إسرائيل يندرجون في هذه الدائرة. لذا تهدف الإصلاحات إلى تسريع وتسهيل مسار التهود الذي تسيطر عليه المؤسسة الدينية الحاخامية، ومنح حاخامات المدن صلاحيات إجراء عملية التهود وفق معايير تُحددها لجنة توجيهية -على أن تكون سريعة.

وفي إطار الصراع الذي اندلع حول هذه النقطة تحديداً، استحضرت التيار الديني المعارض استطلاعاً جديداً كشف أنّ مشكلة عدم تهويد نصف مليون مهاجر ليست بسبب الإجراءات التي تتبعها الحاخامية الدينية، بل بسبب رفض هؤلاء المهاجرين (وأغلبهم من أوروبا الشرقية) القيام بذلك. ففي استطلاع نُشر في نهاية نيسان المنصرم (2022)، تبين أنّ 20% من المهاجرين ضمن قانون العودة ليسوا يهوداً، وقال نحو 80% ممّن هم مشكوك في يهوديتهم إنّهم غير راغبين في الدخول في مسار التهود، وعندما سُئلوا عن السبب أجاب 5% منهم فقط أنّ السبب يعود إلى إجراءات التهود الصارمة التي تفرضها المؤسسة الدينية الحاخامية، ونحو 40% منهم غير راغبين لأنّهم يعتقدون أنّهم يهود ولا يحتاجون أن يجتازوا عملية تهويد، و 24% يشيرون أنّهم لا يحتاجون إلى ذلك، وقرابة 14% قالوا إنّهم غير معيّنين بذلك. في هذا الصدد، أشار نحو 66% من المهاجرين المشكوك في يهوديتهم أنّهم لن يدخلوا مسار التهود حتى ضمن إصلاحات الوزير كهانا الجديدة.¹¹

المحور الرابع: تمويل ودعم التعليم الديني الحريدي

يشكّل التعليم الحريدي نسبة كبيرة من التعليم الإسرائيلي عموماً؛ 19% من الطلبة هم حريديون، و 25% من الطلبة في التعليم اليهودي. وهذا يعني أنّ نسبة الطلبة الحريديين (في المرحلة الابتدائية والمرحلة فوق الابتدائية) من مجمل الطلبة في إسرائيل هو أعلى من نسبة الحريديين بين السكّان، ويعود ذلك إلى التكاثر الطبيعي العالي وعدد الأولد المرتفع في كلّ أسرة.¹²

يُقسّم التعليم الحريدي إلى نوعين. الأوّل هو التعليم الحريدي الرسمي التابع لوزارة التعليم الإسرائيلية، ولكن نسبة الطلبة الحريديين الذين يدرسون فيه لا تتعدّى 2% (من 362 ألف طالب)، وهو ما يؤكّد أنّ أغلب الطلبة يدرسون في مؤسسات تعليمية حريدية خاصة أو تابعة للأحزاب الدينية الحريدية في إسرائيل، وهو النوع الثاني من التعليم الحريدي، وبطبيعة الحال لا يدرسون مواضيع الحياة المعاصرة (كمواضيع الرياضيات والفيزياء والعلوم -على سبيل المثال)، التي تؤهلهم للاندماج في سوق العمل، أو التحضّر للدراسة الأكاديمية، بل يستمرّون في التعلّم في مدارس توراتية (يشيفوت).¹³

11. ألمكايس، يشاي. (2022، 27 نيسان). استطلاع جديد: 66% من المهاجرين المشكوك في يهوديتهم لن يتهودوا حتى بوجود إصلاحات الوزير كهانا. [كيبا](#) [بالعبرية].

12. مَلّاخ، جلعاد؛ وكّهيز، بي. مصدر سابق.

13. مَلّاخ، جلعاد؛ وكّهيز، بي. مصدر سابق، [الفصل الثاني](#).

يشكّل التعلّم الدينيّ لدى المجتمع الحريديّ العمودَ الفقريّ لهذا المجتمع. فالتعلّم الدينيّ لا ينتهي في سنوات الدراسة العادية، كما هو الحال في التعليم الحكوميّ الرسميّ، وبعدها ينتقل الطلبة إلى التعليم العالي، بل ينتقل الطلبة المتديّتون لإكمال دراستهم الدينيّة في المدارس الدينيّة التوراتيّة، و «يتحوّل تعلّمهم إلى عملهم» كما تُستخدَم هذه المقولة في المجتمع الإسرائيليّ. في إسرائيل نحو 55 ألف طالب تجاوزوا سنّ الثلاثين (30)، يدرسون في هذه المدارس ولا يعملون في سوق العمل.¹⁴ السبب المركزيّ لحرص الأحزاب الدينيّة على المشاركة في الحكومات هو رغبة هذه الأحزاب في ضمان وتأمين الميزات لتعليم الدينيّ الأساسيّ عمومًا، وللتعليم الدينيّ للكبار على وجه الخصوص؛ فيذا تضمن استمرار تمويل وتخصيص الميزات للمدارس الدينيّة والمعونات الشهرية للرجال الذين يتعلّمون بعد هذا، وذلك دون التزام من هذه المدارس بتعليم ما يُطلَق عليه في وزارة المعارف الإسرائيليّة «المواضيع الأساسيّة»، والتي تشمل الرياضيات واللغة الإنجليزيّة والمدنيّات، ممّا يُعيق اندماج الرجال المتديّتون في سوق العمل وتكريس وضعهم كطلبة تورا دون عمل، مع الاعتماد على المعونات التي تقدّمها الدولة، فضلًا عن عمل النساء الحريديّات اللواتي يتعلّمن ويخرجن للعمل أكثر من الرجال. في الحكومات السابقة، أسهمت قوّة الأحزاب الدينيّة في منع دمج الرجال المتديّتون في سوق العمل، حيث يشارك 50% من الرجال الحريديّين في سوق العمل، وذلك مقابل معدّل مشاركة عامّ يصل إلى نحو 82% (للرجال في سنّ العمل من اليهود غير المتديّتون)، وهذا نابع من حرص الأحزاب الدينيّة على تمويل الرجال (ومعظمهم متزوّجون) الذين يتعلّمون في المدارس الدينيّة بعد إنهاء المرحلة التعليميّة الرسميّة، والتي هي بذاتها مرحلة تعليم دينيّ.

في هذا الشأن، اتّخذ وزير الماليّة أفيچدور ليبرمان قرارًا بتقليص ميزانيّة الدعم للروضات في المجتمع الحريديّ، ممّا يزيد من العبء الماليّ على العائلات الحريديّة، ولا سيّما أنّها عائلات كثيرة الأولاد. كان هدف ليبرمان هدفًا أيديولوجيًا واقتصاديًا. من الناحية الأيديولوجيّة، حمل ليبرمان أجندات سياسيّة تتهم الأحزاب الدينيّة بابتزاز موازنة الدولة من أجل تقديم المعونات الماليّة للمجتمع الحريديّ، ووعده بمحاربة ذلك، فضلًا عن أنّ جمهور ليبرمان (اليهود الروس في الأساس) هو مجتمع غير متديّن ولا يلتزم بالتعاليم الدينيّة اليهوديّة في حياته اليوميّة، ويرى في «حرب» ليبرمان ضدّ الحريديّين والأحزاب الدينيّة جزءًا من حربهم أيضًا، ولذا يصوّتون له. أمّا من الناحية الاقتصاديّة، فإنّ هذه الخطوة وغيرها من الخطوات ترمي إلى تشجيع الرجال الحريديّين على الخروج للعمل وعدم الاتّكاء على المعونات والدعم الماليّ الذي تقدّمه الدولة لهم، وهي معونات ودعم لا يحصل عليها سائر أفراد المجتمع.

يعتمد ليبرمان في اعتباره الاقتصاديّ على تجربة حكومة نتياهو في فترة الأعوام 2013-2015، عندما كان يثير لبيد وزيرًا للماليّة آنذاك، وكانت الأحزاب الدينيّة في المعارضة، وهو الشرط الذي وضعه لبيد للدخول في حكومة مع نتياهو. وقد اتّخذ لبيد سلسلة من التقليلات الماليّة للمعونات التي كانت تقدّم للمجتمع الحريديّ؛ وذلك لتشجيع الرجال المتديّتون على الخروج للعمل، وشملت التقليلات ميزانيّات المؤسّسات التعليميّة، وتقليص المعونات للحضانات والروضات، وتقليص مخصّصات الأولاد، وإلغاء المنحة الماليّة لطلبة المدارس الدينيّة التوراتيّة الذين تجاوزوا سنّ الثلاثين (30). وكانت نتيجة كلّ هذه الخطوات ارتفاع مشاركة الرجال المتديّتون في سوق العمل من 44.5% إلى 51.2%، ممّا مكّن من دخول ما يقارب 17 ألف رجل متديّن إلى سوق العمل.¹⁵ وقد توقّف هذا التحوّل مع تشكيل حكومة جديدة برئاسة نتياهو عام 2015، وهذه المرّة بمشاركة الأحزاب الدينيّة وخروج لبيد إلى المعارضة، ممّا أعاد الميزات التي قلّصت من جديد إلى المجتمع الحريديّ، فنراجع معدّل مشاركة الرجال الحريديّين في سوق العمل.

14. ملاح، جلعاد. (2021، 14 حزيران). [الحكومة الجديدة والحريديّين - هل هنالك تغيير؟ المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة](#). [بالعبريّة]

15. ملاح، جلعاد. (2021، 18 تموز). [القرار بتقليص معونات الحضانات صعبة، ولكنها مطلوبة. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة](#). [بالعبريّة]

في هذا الصدد، قلّصت وزارة المالية مئات الملايين من موازنة الدولة للمجتمع الحريديّ، وعلى وجه الخصوص في مجال التعليم والثقافة التوراتية.¹⁶ ففي عام 2019، بلغ حجم ميزانية المؤسسات التوراتية 1.25 مليار شيكل، وفي الميزانية الأخيرة تقلّصت إلى 800 مليون شيكل. في بند الثقافة التوراتية، بلغ حجم الميزانية 230 مليون شيكل، وفي ميزانية عام 2021 تقلّصت إلى 23 مليون شيكل. وقلّصت الحكومة ميزانيات المؤسسات التعليمية الدينية الابتدائية من 567 مليون شيكل إلى 389 مليون شيكل، وهذا يدلّ أنّ وزير المالية ليبرمان يحاول «تجفيف» المنابع المالية للمؤسسات الدينية الحريديّة قدر ما يستطيع، ولا سيّما شطب الميزانيات للتعليم الدينيّ الذي اعتمد على الاتّفاقيات الائتلافية التي كانت بين الأحزاب الدينية والحكومات المختلفة.¹⁷

المحور الخامس: قانون التجنيد للجيش

رافقت معضلة تجنيد الحريديين للجيش دولة إسرائيل منذ تأسيسها، وهي من المسائل الحساسة التي أسهمت في تعميق التصدّع الدينيّ العلمانيّ في إسرائيل. وذلك أنّ الحريديين لا يخدمون في الجيش، أو يخدمون بأعداد قليلة جدًّا، إذ إنّهم يقضون حياتهم في التعليم الدينيّ. وقد دفع ذلك المجتمع اليهوديّ الواسع إلى مطالبة الحكومة بتجنيد الحريديين لتكون هنالك مساواة في تقاسم «العبء» في الدفاع عن الدولة.

أعفت القيادة اليهودية الشبان الحريديين من الخدمة العسكرية بصورة غير رسمية خلال حرب عام 1948. ففي آذار عام 1948، أعلن يسرائيل چليلي قائد «الهجانا» عن إعفاء الحريديين من الخدمة العسكرية، واقتصر مهّمّتهم على حماية الأماكن التي يسكنون فيها بعد تدريبهم على ذلك. وفي كانون الثاني عام 1951، بعث دافيد بن چوريون برسالة إلى وزارة الأمن وقائد هيئة الأركان، يخبرهم فيها بأنّه قدّر إعفاء طلبة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية، لأنّهم «يعملون» بدراسة التوراة، وما داموا كذلك فسيُعفون من هذه الخدمة.¹⁸

شكّلت مسألة تجنيد المتديّنين الحريديين للجيش إحدى المسائل التي تقوم بدور في الصراع بين الحريديين ومجموعة الأغلبية اليهودية غير المتديّنة. وجرّت في الماضي محاولات تشريعية وتسويات سياسية عديدة للوصول إلى صيغة للتعامل مع هذه المسألة. بُعيد إقامة دولة إسرائيل، توّصل رئيس الحكومة آنذاك، دافيد بن چوريون، إلى تسوية مع المتديّنين في تشرين الأوّل عام 1948 بإعفائهم من التجنيد، ليستمرّوا في دراستهم في المدارس الدينية (يشيفوت). بلغ عدد الطلبة المتديّنين وقتذاك نحو 400 طالب. في هذا الشأن، يمكن القول إنّ بن چوريون اتّخذ قرارًا بإعفاء المتديّنين من الخدمة في الجيش لأربعة أهداف مركزية:

الأوّل: رأب حالة التوتّر الذي كان من المحتمل أن يتصاعد في الدولة الجديدة وهي في أمس الحاجة إلى تأسيس مرحلة بناء نفسها دون وجود صراعات داخلية.

الثاني: لم تكن أعداد طلبة المدارس الدينية كبيرة، وهو ثمن يمكن دفعه (بالنسبة له -أي بن چوريون) من أجل الحفاظ على حالة الهدوء المجتمعيّ القائم.

الثالث: كان بن چوريون يعتقد أنّ إسرائيل والمجتمع اليهوديّ سيتطوّران في اتجاه تحييد الدين عن المجال العموميّ واختفائه، بحيث يظلّ عدد الحريديين قليلًا ويتضاءل مع الوقت.

الرابع: كسب شرعية إسرائيل كمركز لليهودية الأرثوذكسية بعد تدمير المراكز اليهودية في أوروبا بسبب الكارثة اليهودية.

16. إيلان، شاعر. (2021، 1 أيلول). تقليص مئات ملايين الشيكلات من ميزانيات الحريديين. [كلّكليت](#). [بالعبرية]

17. المصدر السابق.

18. دروري، شُنفانيا. (1958). تجنيد أبناء المدارس الدينية. [علي-مشميرت](#). 5، ص 10-20. [بالعبرية]

بيد أن توقعات بن جوريون الأربعة ذهبت أدراج الرياح، وأهمها ازدياد عدد طلبة المدارس اليهودية المتزمتة الذين باتوا يستغلون هذه التسوية كي يحفظوا بإعفاء من الخدمة العسكرية. كما أن نفوذهم السياسي زاد في الحكومات، وبات يُنظر إليهم على أنهم يحصلون على حقوق وامتيازات بسبب نفوذهم السياسي دون أن يشاركوا في الخدمة العسكرية. وبات موضوع تجنيد الطلبة اليهود المتديّنين مطلبًا من أحزاب غير دينية، لدوافع سياسية انتخابية ولدوافع أيديولوجية. على أية حال، استمر الوضع القائم الذي صاغه بن جوريون حتى عام 1998، حيث أصدرت المحكمة العليا قرارًا يقضي أن ازدياد عدد المتديّنين الذين يُعفون من الخدمة العسكرية بناء على التسوية السابقة يحتاج إلى نظام جديد يُطرح من خلال تشريع قانوني جديد ينظم هذه المسألة.

منذ ذلك الحين، سُرّعت العديد من القوانين في سبيل تنظيم مسألة تجنيد الحريديين، وكانت تُخفق في التطبيق، أو تُلغى أو تُعدّل بضغط الأحزاب الدينية المشاركة في الحكومة، حتى تحوّلت هذه المسألة إلى مسألة عالقة، وهو ما دفع حكومة بينت-لبيد مع المرگبات التي فيها إلى تشريع قانون ينظم هذه المسألة من جديد.

أقرت الكنيست بالقراءة الأولى، في كانون الثاني المنصرم (2022)، قانون التجنيد للحريديين، بمعارضة من الأحزاب الدينية. وقد نجحت الحكومة في التصديق على القانون بالقراءة الأولى بعد أن استطاعت الأحزاب الحريدية منع التداول فيه خلال فترة تنبهاه الأخيرة. يهدف القانون إلى رفع عدد المتجندين للجيش والخدمة الوطنية في صفوف الحريديين. وقد أُقر القانون بتأييد 51 عضو كنيست ومعارضة 48 عضوًا. يقترح القانون تخفيض سنّ التجنيد للجيش في صفوف الحريديين من الثالثة والعشرين (23) -على نحو ما هي عليه اليوم- إلى سنّ الحادية والعشرين (21).

صرّح رئيس الحكومة بينت، في أعقاب إقرار القانون بالقراءة الأولى، أن القانون سيمكّن الشبان المتديّنين غير الملائمين للتعلّم في المدارس الدينية التوراتية من التجنّد للجيش سريعًا عند بلوغهم سنّ الحادية والعشرين (21)، وهذا -برأيه- سيعطيهم خيار التجنّد للجيش بدلًا من الانتظار في المدرسة الدينية، وتكوين عائلات في المدارس، دون أن يحققوا ذواتهم في المؤسسات التعليمية الدينية. إلى جانب ذلك، بعد الانتهاء من الخدمة العسكرية يستطيعون الاندماج في سوق العمل وإعالة أسرهم.¹⁹ في المقابل، ادّعت الأحزاب الحريدية أن القانون هو أحد القوانين التي تُهين الشعب اليهودي؛ فالشعب اليهودي كان له دومًا «جيش» ممّن يتعلّمون التوراة، «عند الملك داود كان نصف الشعب يتعلّم التوراة والنصف الآخر يخدم في الجيش، والآن تريد الحكومة أن تحدّد للشعب اليهودي حجم المادّة التي عليهم دراستها في التوراة».²⁰

خلاصة:

طفا الشرخ الديني العلماني، ومسألة سؤال الدين والدولة إلى السطح من جديد وبقوّة خلال فترة حكومة بينت-لبيد. فقد اتّخذت الأخيرة سلسلة من القوانين والإصلاحات والإجراءات، خلال أقلّ من عام واحد على تأسيسها، في محاولة منها لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع المتديّن الحريدي. وكان لهذه الإجراءات المتسارعة، في وقت قليل، وفي قضايا تدّخل في عمق التوتّر والتصدّع الديني العلماني، انعكاسات على تأطير هذه الحكومة في صفوف المتديّنين على أنها ليست حكومة معادية للمجتمع الحريدي فحسب، بل هي معادية للدين اليهودي كذلك. فردود أفعال الأحزاب المتديّنة كانت ضمن خطاب أن الحكومة الحالية تعادي الهوية اليهودية، وتهدّد الشعب اليهودي في صلب وجوده (الدين والقيم اليهودية)، وهي تنذر بخراب جديد للشعب اليهودي.

19. زّرجيا، شُفي. (2022، 31 كانون الثاني). بعد فشل الائتلاف الذريع: أُقرّ قانون التجنيد بالقراءة الأولى. [كلكتست](#). [بالعبرية]

20. المصدر السابق.

جاء تسارع الإصلاحات، والقوانين والإجراءات التي اتخذتها الحكومة (قانون الحلال (الكوشير)؛ قانون التهؤد؛ قانون التجنيد للجيش؛ تقليص ميزانيات التعليم الديني)، وترايط ذلك بوجود حركات سياسية تعتبرها الأحزاب الدينية معادية لها، تأكيداً أن الحكومة تسعى إلى تقويض المؤسسة الدينية الحاكمة، وتقليص صلاحيتها وهيمتها، وضرب مواردها المادية والرمزية، بما يخدم أجندات الأحزاب العلمانية في الحكومة.

ويتضح من متابعة خطاب الأحزاب الدينية، وانضمام أحزاب المعارضة الأخرى -ولا سيما الليكود- إلى موقف الأحزاب الدينية، أن أحد الأهداف الهامة لذلك هو تقويض شرعية الحكومة الحالية، والحفاظ -من وجهة نظر الليكود- على التحالف الطبيعي مع الأحزاب الدينية في المستقبل، لكي لا تضعف هذه الأحزاب وتنضم إلى الحكومة الحالية فتبقى في المعارضة تناضل مع الليكود من أجل إسقاطها. أسهم هذا التصدع في إضعاف الحكومة عندما أدى إلى خروج رئيسة الائتلاف الحكومي وانضمامها إلى المعارضة، وتهديد آخرين من حزب «يميننا» باتخاذ الموقف نفسه إذا استمرت الحكومة في سياستها المعادية للمجتمع الحريدي -على حد تعبيرهم.

بناء على ذلك، عملت الأحزاب الدينية لإسقاط الحكومة، ولن يكون خيارها الانضمام إليها للتأثير عليها من الداخل، وستزيد سياسات الحكومة الحالية من تعزيز التحالف بين الأحزاب الدينية وحزب الليكود، من أجل إسقاط الحكومة وتغيير كل هذه الإصلاحات التي باشرت فيها الحكومة الحالية.



مدي الكرمل

المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية